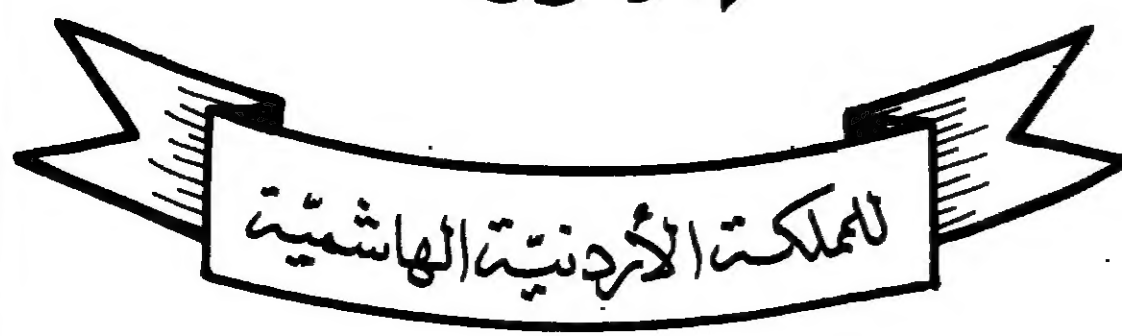
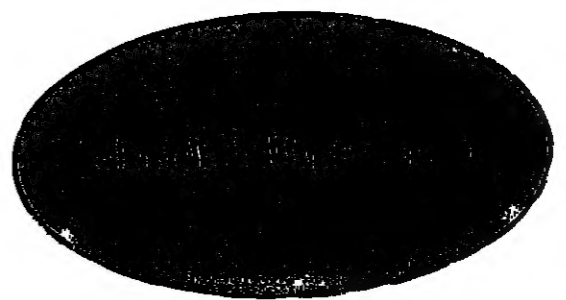


الأبنة الرسمية



عمان : الاحد ٤ شوال سنة ١٤١٨ هـ - الموافق ١ شباط سنة ١٩٩٨ م.

العدد : ٤٢٥٨



طبع في المطابع العسكرية
توزع من قبل وزارة المالية

هكذا منه لأصل



فهرس العدد

رقم الصفحة	الموضوع
٣٩٠	- نظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل للنظام السلك الدبلوماسي الاردني
٣٩٢	- نظام رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لتنظيم التأمين الصحي المدني
٣٩٤	- النظام الداخلي لمجلس الاعيان
٤١٩	- تصحيح خطأ

هكذا منه الأصل

نخاحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١١/٢٢

نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢) لسنة ١٩٩٨

نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام السلك الدبلوماسي الاردني لسنة ١٩٩٨) ويقرأ مع النظام رقم (٦٨) لسنة ١٩٩٣ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ، ويعمل به اعتبارا من التاريخ الذي يحدده مجلس الوزراء .

المادة ٢- تعدل الفقرة (أ) من المادة (٤) من النظام الاصلي بالفاء الراتب المخصص لكل من السفير درجه خاصه والسفير الوارد فيها والاستعاضة عنه بما يلي :-

سفير درجه خاصه ٩٠٠ دينار

سفير ٦٠٠ دينار

١٩٩٧/١١/٢٢

السفير بن طلال

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد المفاوي	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات وزير التنمية الادارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام السماكة	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونه	وزير المعدل ريفي الشكعة
وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير الاشغال العامة والسكان بالوكالة توايق كوشسان	وزير التخطيط الدكتور ريماء خلف	وزير الادارة والشؤون والمختصات الاسلامية الدكتور عبدالسلام المبادي
وزير الداخلية نجليس رشيد	وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منذر المصري
وزير الطاقة والثروة المعدنية محمد صالح الحوراني	وزير المياه والري الدكتور منذر حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور اشرف الكودي
وزير التجارة وزير الفساحيا الدكتور قاسم ابو عين	وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التمييز الدكتور هاني الملقى
وزير دولة لشؤون الاعلام وزير العمل بالوكالة الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والآثار عقل بلقاسي	وزير الزراعة مجهم الخريش
	وزير التمنية الاجتماعية الدكتور محمد علي ماسر	

هكذا عنه المصل

نحن الحسين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/١٢/٢٣
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٣) لسنة ١٩٩٨ نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام التأمين الصحي المدني لسنة ١٩٩٨)
ويقرأ مع النظام رقم (١٠) لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فيمايلي بالنظام الاصلي
وماطراً عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية

المادة ٢- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص
التالي :-

المادة ٧-

أ- يكون بدل الاشتراك الشهري في الصندوق (٣٪) من مجموع مخصصات
وراتب المشترك وعلاواته على أن لايزيد المبلغ المستوفى على ثلاثين
ديناراً.

الحسين بن طلال

١٩٩٧/١٢/٢٣

نائب رئيس الوزراء لشؤون التنمية وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء الدكتور جواد العناني	نائب رئيس الوزراء لشؤون الخدمات ووزير التنمية الإدارية الدكتور عبدالله النصور	رئيس الوزراء وزير الدفاع الدكتور عبدالسلام المجالي
وزير النقل وزير البريد والاتصالات الدكتور بسام الساكت	وزير الخارجية الدكتور فايز الطراونة	وزير المعدل رئيسي الشكسة
وزير الشؤون البلدية والتربية والبيئة توايق كرشان	وزير التخطيط الدكتورة ريماء خلف	وزير الاوقاف والشؤون والمختصات الاسلامية الدكتور عبدالسلام العبادي
وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء سعد الدين جمعه	وزير الاشغال العامة والاسكان المهندس ناصر اللوزي	وزير التربية والتعليم وزير التعليم العالي الدكتور منار المصري
وزير المياه والري الدكتور منار حدادين	وزير الصحة والرعاية الصحية الدكتور شرف الكندي	وزير الداخلية نقيب رشيد
وزير المالية سليمان حافظ	وزير الصناعة والتجارة وزير التنمية الدكتور هاني الكفي	وزير المطاعة والثروة المعدنية معد صالح الحوراني
وزير الزراعة مجمع الخريشة	وزير المعدل الدكتور صالح الحمارة	وزير الثقافة وزير الشباب الدكتور قاسم أبو عين
وزير دولة لشؤون الاسلام الدكتور سمير مطاوع	وزير السياحة والاكر عقل باناجي	وزير التربية الاجتماعية الدكتور محمد خير ماضي

هكذا منه الأصل

نخبة الحين الأول ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٨٣) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان
نصادق على النظام الآتي ونأمر بالعمل به:-

النظام الداخلي لمجلس الاعيان
صادر بمقتضى المادة (٨٣) من الدستور

المادة ١- يسمى هذا النظام (النظام الداخلي لمجلس الاعيان لسنة ١٩٩٨)، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢- تفتتح الدورة العادية لمجلس الأمة بالاستماع الى خطبة العرش.

المادة ٣- يعقد المجلس جلساته الاولى في دورته العادية بعد الاستماع الى خطبة العرش مباشرة، فإذا لم يكن الرئيس قد عين ولم يكن قد تم انتخاب نائبه، يتولى الرئاسة اكبر الاعضاء الحاضرين سنا.

المادة ٤- على كل عضو من اعضاء المجلس وقبل الشروع في عمله ان يقسم امام المجلس اليمين بالصيغة الآتية:-

(السم بالله العظيم ان اكون مخلصا للملك والوطن وان احافظ على الدستور، وان اخدم الأمة واقوم بالواجبات الموكولة الي حق القيام).

المادة ٥- أ- ينتخب المجلس ثلاثة من اعضائه لوضع صيغة الرد على خطبة العرش.

ب- يقر المجلس خلال اسبوع من افتتاح الدورة العادية صيغة الرد على

خطبة العرش ثم يقوم رئيس المجلس واعضاؤه برفع الرد الى الملك.

المادة ٦- يعين المجلس ثلاثة من اعضائه بالاقتراع لعضوية المجلس العالي.

مكتب المجلس ووظائفه

المادة (٧) ينتخب المجلس من اعضائه لمدة سنتين:

أ- نائبين للرئيس يتولى النائب الأول صلاحيات رئيس المجلس واختصاصاته في حالة غيابه، كما يتولى النائب الثاني هذه الصلاحيات والاختصاصات في حالة غياب الرئيس ونائبه الأول.

ب- مساعدين للرئيس يتوليان:

١- مساعدة الرئيس في الأمور المتعلقة بإدارة الجلسات.

٢- جمع الأصوات وفرزها والتأكد من نتيجة أخذ الرأي بأشراف الرئيس.

٣- تحرير محاضر الجلسات السرية وتوقيعها وقراءة ما يطلب اليهما قراءته من المحاضر وغيرها من الأوراق.

المادة (٨) يتألف مكتب المجلس من الرئيس ونائبيه ومساعديه، ويقوم بتمثيل المجلس في الفترات التي لا يكون المجلس فيها منعقدًا.

المادة (٩) لا يجوز الجمع بين الوزارة وعضوية مكتب المجلس وعضوية المجلس العالي.

المادة (١٠) اذا دعت الحالة الى انتخاب وفد يمثل المجلس، يحدد المكتب عدد اعضاءه ويختارهم، فإذا كان الرئيس أو أحد نائبيه من بينهم كانت له الرئاسة، والا اختار المكتب من تكون له الرئاسة.

هكذا منه العمل

لجان المجلس

المادة (١١) ينتخب المجلس لمدة سنتين أعضاء للجان التالية:

أ- لجنة الشؤون القانونية وتتولى المهام التالية :

١- دراسة مشروعات القوانين وأي اقتراح بقانون يقدمه أعضاء المجلس والمواضيع ذات الصلة بالشؤون القانونية.

٢- تقديم المساعدة القانونية للجان المجلس الأخرى بناءً على طلب مقرريها.

٣- دراسة القضايا المتعلقة بعضوية الأعيان وحصانته.

٤- دراسة الأمور المتعلقة بالنظام الداخلي واقتراح تعديله.

ب- لجنة الشؤون المالية والاقتصادية وتتولى المهام التالية:

١- دراسة مشروع قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة بها.

٢- دراسة القوانين ومشروعات القوانين المالية والاقتصادية وأي قانون أو مشروع قانون يتعلق بزيادة الواردات أو النفقات أو لنقصها.

٣- مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالشؤون المالية والنقدية والاقتصادية.

ج- لجنة الشؤون الخارجية وتتولى المهام التالية:

١- النظر في المعاهدات والاتفاقيات الدولية ودراسة مشروعات القوانين المتعلقة بها.

٢- النظر في كل ما له صلة بالسياسة والشؤون الخارجية.

د- لجنة الشؤون التربوية والتعليمية والثقافية وتتولى المهام التالية:

١- دراسة مشروعات القوانين التربوية والتعليمية والثقافية وأي اقتراح بقانون يتعلق بذلك.

٢- مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالتربية والتعليم والثقافة.

هـ- لجنة شؤون البيئة والصحة والتنمية الاجتماعية وتتولى المهام التالية:

١- دراسة مشروعات القوانين المتعلقة بالبيئة والصحة والتنمية الاجتماعية وأي اقتراح بقانون يتعلق بذلك.

٢- مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالصحة والتنمية الاجتماعية والبيئة والتنمية المستدامة.

و- لجنة الشؤون الإدارية وتتولى المهام التالية:

١- البحث في الأمور ذات الصلة بالإدارة العامة.

٢- النظر في الشكاوى الواردة للمجلس والمحالة عليها.

ز- لجنة شؤون الزراعة والمياه وتتولى المهام التالية:

١- دراسة مشروعات القوانين المتعلقة بالزراعة والمياه وأي اقتراح بقانون يتعلق بذلك.

٢- مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالزراعة والري والمياه واستعمالاتها والسدود ومكافحة التصحر.

المادة (١٢) يكون انتخاب أعضاء المجلس العالي وأعضاء مكتب المجلس وأعضاء

للجان على اختلاف أنواعها، بالاقتراع السري إذا زاد عدد المرشحين

على عدد الأعضاء المقرر وذلك بأن يكتب كل عضو في ورقة خالية من

توقيعه أسماء الأعضاء الذين ينتخبهم ويسلمها إلى الأمين العام ليتولى

مساعد الرئيس فرزها، ويعلن الرئيس النتيجة، ويفوز من جاز على

الأغلبية النسبية، وعند تساوي الأصوات تجرى القرعة.

هكذا منه الفصل

المادة (١٣) يكون عدد أعضاء كل لجنة من اللجان الدائمة لا يقل عن تسعة أعضاء ولا يزيد على اثني عشر عضواً ويكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

المادة (١٤)

- أ- تجتمع كل لجنة بدعوة من الرئيس لتتخبط من بين أعضائها مقررأ لها يتولى رئاسة اجتماعاتها وتحديد المواضيع التي سيجري التداول فيها ودعوة أعضائها للاجتماع.
- ب- يجوز لرئيس المجلس أن يرأس اجتماع أي لجنة يرى لزوماً للاشتراك في مداولاتها.
- ج- تضع اللجنة التعليمات اللازمة لتنظيم اجتماعاتها وتحديد أسلوب عملها.
- د- يقوم المقرر بوضع التقارير المقترضة عن كل مشروع أو اقتراح يحال على اللجنة، ويتولى ايضاح مقرراتها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس.
- هـ- إذا غاب المقرر، يكلف الرئيس أحد أعضاء اللجنة للقيام بمهامه طيلة فترة غيابه.

المادة (١٥) جلسات اللجان سرية على أنه يجوز لأي عضو في المجلس أن يحضر اجتماعات اللجان التي لا يكون عضواً فيها دون أن يكون له حق المشاركة في المناقشة أو التصويت.

المادة (١٦) يجوز اجتماع لجنيتين أو أكثر بالنصاب القانوني لكل لجنة لدراسة مشروع قانون أو موضوع معين بناء على قرار من المجلس، وتتخبط اللجنة المشتركة مقررأ لها بالشكل الذي تراه مناسباً وتتخذ قراراتها بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين.

المادة (١٧) للمجلس أن يعين لجاناً مؤقتة يحدد عدد أعضائها ومهامها ومدة عملها.

المادة (١٨) تؤخذ قرارات اللجان بأكثرية الاعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجح رأي الفريق الذي يكون رئيس الجلسة في جانبه.

إحالة مشروعات واقتراحات القوانين

المادة (١٩) يحيل المجلس مشروعات القوانين التي ترد من مجلس النواب على اللجنة المختصة.

المادة (٢٠)

- أ- يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء المجلس أن يقترحوا القوانين ويحيل رئيس المجلس كل اقتراح على اللجنة المختصة لدراسته وتقديم توصيتها بشأنه. فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح، أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها.
- ب- كل اقتراح بقانون تقدم به أعضاء المجلس وفق الفقرة السابقة ورفضه المجلس، لا يجوز إعادة تقديمه في الدورة نفسها.

المادة (٢١)

- أ- للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقامي الاقتراح أو من ترى لزوم سماع بياناته وآرائه، ولكل من الوزير ومقامي الاقتراح أن يحضروا جلسات اللجنة وأن يشتركوا في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت.

هكذا منه الأصل

ب- للوزير أن يصطحب كبار موظفي وزارته ومستشاريه لحضور اجتماعات اللجنة.

المادة (٢٢) لكل عضو بدا له رأي في مشروع قانون أو اقتراح أحيل على لجنة لم يكن هو من أعضائها، أن يبعث به كتابة إلى رئيس المجلس لإحيله على اللجنة وله في هذه الحالة أن يشترك في مناقشات اللجنة دون أن يكون له حق التصويت فيها.

المادة (٢٣) يحرر لكل جلسة محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الذين حضروا اجتماع اللجنة وملخص وقائع كل جلسة وما اتخذ فيها من قرارات يوقعها الأعضاء الحاضرون.

المادة (٢٤) ترفع اللجنة إلى رئيس المجلس قرارها في الموضوع الذي انتهت من دراسته لعرضه على المجلس.

المادة (٢٥) يحيل الرئيس مشروعات القوانين والاقتراحات بقانون مع القرارات الصادرة بشأنها من اللجان على المجلس.

المادة (٢٦) يرسل أمين عام المجلس إلى كل عضو نسخة من مشروع القانون والاقتراح بقانون الذي يراد عرضه على المجلس مع قرار اللجنة بشأنه.

عقد الجلسات

المادة (٢٧) يحدد الرئيس جدول أعمال الجلسة ويوزع على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

المادة (٢٨) يحيط رئيس المجلس رئيس الوزراء والوزراء علماً بموعد جلسة المجلس وجدول أعمالها.

المادة (٢٩) يفتتح الرئيس الجلسة في الموعد المحدد بحضور ثلثي أعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس حاضرة فيها. وإذا مضت مدة نصف ساعة على الموعد المحدد ولم يكتمل النصاب القانوني يحدد الرئيس موعد الجلسة المقبلة.

المادة (٣٠)

أ- تحرر الأمانة العامة محضراً لكل جلسة تبين فيه أسماء من تغيب من الأعضاء مع الإشارة إلى من تغيب دون إذن، وتدون فيه جميع إجراءات الجلسة وما دار فيها من أبحاث ومناقشات وما صدر من قرارات، كما تدون ملخصاً لهذه المحاضر في دفتر خاص، يوقع عليهما الرئيس والأمين العام.

ب- ينشر محضر الجلسة في ملحق الجريدة الرسمية.

ج- للرئيس أن يتخذ ما يراه مناسباً من الإجراءات بحق أي من أجهزة الإعلام ووسائله المختلفة إذا جمدت إلى تشويه ما قيل في الجلسة أو تحريفه أو عدم الدقة في نقله.

هكذا منه الأصل

المادة (٣١) جلسات المجلس علنية، غير أنه إذا طلبت الحكومة أو تقدم خمسة من أعضاء المجلس بطلب أن تكون الجلسة سرية تغطي قاعة المجلس إلا من الأعضاء والحكومة والأمن العام ويطرح الرئيس الطلب على المجلس للمداولة فيه، فإذا أقره تظل الجلسة سرية إلى حين الانتهاء من الموضوع الذي طلب عقدها من أجله، وللوزراء أن يصطحبوا مستشاريهم وكبار موظفي وزاراتهم لحضور هذه الجلسة.

المادة (٣٢)

- أ- يحضر محضر للجلسة السرية إلا إذا قرر المجلس غير ذلك.
- ب- يقوم مساعد الرئيس بتحرير المحضر إلا إذا قرر الرئيس أن يقوم الأمين العام بذلك.
- ج- يوقع على المحضر الرئيس والقائم بتحريره. ثم يحفظ في المكان الذي يأمر به الرئيس، ولا يجوز لغير الأعضاء أو الحكومة الاطلاع عليه.

الكلام في الجلسة.

المادة (٣٣) لكل عضو ملء الحرية بالتكلم وإبداء الرأي، ولا يجوز مواخذته أو ملاحظته بسبب أي تصويت أو رأي يبديه أو خطاب يلقيه في أثناء جلسات المجلس.

المادة (٣٤) لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب الكلام ويأذن له الرئيس، وإلا فللرئيس أن يمنعه من الكلام ويأمر بعدم إثبات أقواله في محضر الجلسة.

المادة (٣٥) يتكلم الأعضاء من أماكنهم أو من المنبر إلا إذا طلب الرئيس إلى المتكلم أن يتكلم من المنبر، أما المقرر فلا يتكلم إلا من المنبر، وفي جميع الحالات لا يجوز توجيه الكلام إلا إلى الرئيس أو إلى المجلس.

المادة (٣٦) للوزراء أن يحضروا جلسات المجلس، ويسمح لهم بالكلام كلما طلبوا ذلك، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي وزاراتهم، ولرئيس المجلس أن يحتم على الوزراء حضور الجلسات.

المادة (٣٧)

- أ- يأذن الرئيس بالكلام لطلبه حسب ترتيب الأسبقية في الطلب وللوزراء ومقرري اللجان وأصحاب الاقتراحات الحق في أن تسمع أقوالهم كلما طلبوا ذلك.
- ب- لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة إلا إذا أجاز له الرئيس ذلك، ولا يسري هذا النص على الوزراء وصاحب الاقتراح ومقرر اللجنة.

المادة (٣٨) يؤذن للعضو بالكلام حسب الأولويات التالية:

- أ- نقاط النظام:
- في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يشير نقطة نظام ويتعين على الرئيس أن يبت فيها فوراً.
- ب- إيقاف الجلسة أو تأجيلها:
- في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يقترح إيقاف الجلسة أو تأجيلها وإذا ثبتي على أي اقتراح من هذا النوع، تعين طرحه للتصويت فوراً ودون مناقشة.

هكذا منه الأصل

ج- تأجيل المناقشة:

في أثناء مناقشة أي موضوع، يجوز للعضو أن يقترح تأجيل بحث البند الذي تجري مناقشته، وعلى العضو الذي يقترح التأجيل أن يبين ما إذا كان اقتراحه بالتأجيل لأجل غير مسمى، أو لأجل معين. وإذا ثني على أي اقتراح من هذا النوع تعين طرحه للتصويت فوراً ودون مناقشة.

د- اقفال باب المناقشة:

في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يقترح اقفال باب المناقشة بصرف النظر عما إذا كان أي عضو آخر قد أبدى رغبته في الكلام أم لا وإذا ثني على مثل هذا الاقتراح تعين على الرئيس ذكر الاقتراحات التي قدمت في جوهر الموضوع الذي تجري مناقشته والتي يتعين التصويت عليها بعد اقفال باب المناقشة، ويجوز السماح لمحدثين اثنين على الأكثر شرح أسباب اعتراضهما على اقتراح اقفال باب المناقشة، ثم يطرح الرئيس الاقتراح للتصويت، فإذا وافق عليه المجلس أعلن الرئيس اقفال باب المناقشة.

هـ- إعادة بحث الاقتراحات:

عندما يعتمد اقتراح ما أو يرفض، لا تجوز إعادة بحثه في دورة المجلس ذاتها ما لم يقرر المجلس ذلك بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين ولا يسمح بالكلام عن اقتراح إعادة البحث لأكثر من متحدثين اثنين معارضين للاقتراح، ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت.

٢- مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالتربية والتعليم والثقافة.

هـ- لجنة شؤون البيئة والصحة والتنمية الاجتماعية وتتولى المهام التالية:

- ١- دراسة مشروعات القوانين المتعلقة بالبيئة والصحة والتنمية الاجتماعية وأي اقتراح بقانون يتعلق بذلك.
- ٢- مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالصحة والتنمية الاجتماعية والبيئة والتنمية المستدامة.

و- لجنة الشؤون الإدارية وتتولى المهام التالية:

- ١- البحث في الأمور ذات الصلة بالإدارة العامة.
- ٢- النظر في الشكاوى الواردة للمجلس والمحالة عليها.

ز- لجنة شؤون الزراعة والمياه وتتولى المهام التالية:

- ١- دراسة مشروعات القوانين المتعلقة بالزراعة والمياه وأي اقتراح بقانون يتعلق بذلك.
- ٢- مناقشة السياسات والقرارات المتعلقة بالزراعة والري والمياه واستعمالاتها والسدود ومكافحة التصحر.

المادة (١٢) يكون انتخاب أعضاء المجلس العالي وأعضاء مكتب المجلس وأعضاء اللجان على اختلاف أنواعها، بالاقتراح السري إذا زاد عدد المرشحين على عدد الأعضاء المقرر وذلك بأن يكتب كل عضو في ورقة خالية من توقيع أسماء الأعضاء الذين ينتخبهم ويسلمها إلى الأمين العام ليتولى مساعدا الرئيس فرزها، ويعلن الرئيس النتيجة، ويفوز من جاز على الأغلبية النسبية، وعند تساوي الأصوات تجرى القرعة.

هكذا منه العمل

المادة (١٣) يكون عدد أعضاء كل لجنة من اللجان الدائمة لا يقل عن تسعة أعضاء ولا يزيد على اثني عشر عضواً ويكون اجتماع اللجنة قانونياً بحضور ثلثي الأعضاء على الأقل وتصدر قراراتها بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

المادة (١٤)

- أ- تجتمع كل لجنة بدعوة من الرئيس لتتخذ من بين أعضائها مقررأ لها يتولى رئاسة اجتماعاتها وتحديد المواضيع التي سيجري التداول فيها ودعوة أعضائها للاجتماع.
- ب- يجوز لرئيس المجلس أن يرأس اجتماع أي لجنة يرى لزوماً للاشتراك في مداولاتها.
- ج- تضع اللجنة التعليمات اللازمة لتنظيم اجتماعاتها وتحديد أسلوب عملها.
- د- يقوم المقرر بوضع التقارير المقترضة عن كل مشروع أو اقتراح يحال على اللجنة، ويتولى إيضاح مقرراتها والدفاع عنها عند مناقشتها في المجلس.
- هـ- إذا غاب المقرر، يكلف الرئيس أحد أعضاء اللجنة للقيام بمهامه طيلة فترة غيابه.

المادة (١٥) جلسات اللجان سرية على أنه يجوز لأي عضو في المجلس أن يحضر اجتماعات اللجان التي لا يكون عضواً فيها دون أن يكون له حق المشاركة في المناقشة أو التصويت.

المادة (١٦) يجوز اجتماع لجننتين أو أكثر بالنصاب القانوني لكل لجنة لدراسة مشروع قانون أو موضوع معين بناء على قرار من المجلس، وتنتخب اللجنة المشتركة مقررأ لها بالشكل الذي تراه مناسباً وتتخذ قراراتها بأكثرية أصوات الأعضاء الحاضرين.

المادة (١٧) للمجلس أن يعين لجاناً مؤقتة يحدد عدد أعضائها ومهامها ومدة عملها.

المادة (١٨) تؤخذ قرارات اللجان بأكثرية الأعضاء الحاضرين، وإذا تساوت الأصوات يرجح رأي الفريق الذي يكون رئيس الجلسة في جانبه.

إحالة مشروعات واقتراحات القوانين

المادة (١٩) يحيل المجلس مشروعات القوانين التي ترد من مجلس النواب على اللجنة المختصة.

المادة (٢٠)

- أ- يجوز لعشرة أو أكثر من أعضاء المجلس أن يقترحوا القوانين ويحيل رئيس المجلس كل اقتراح على اللجنة المختصة لدراسته وتقديم توصيتها بشأنه. فإذا رأى المجلس قبول الاقتراح، أحاله على الحكومة لوضعه في صيغة مشروع قانون وتقديمه للمجلس في الدورة نفسها أو في الدورة التي تليها.
- ب- كل اقتراح بقانون تقدم به أعضاء المجلس وفق الفقرة السابقة ورفضه المجلس، لا يجوز إعادة تقديمه في الدورة نفسها.

المادة (٢١)

- أ- للجان أن تطلب استدعاء الوزير ذي الشأن أو مقدمي الاقتراح أو من ترى لزوم سماع بياناته وآرائه، ولكل من الوزير ومقدمي الاقتراح أن يحضروا جلسات اللجنة وأن يشتركوا في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت.

هكذا منه الأصل

ب- للوزير أن يصطحب كبار موظفي وزارته ومستشاريه لحضور اجتماعات اللجنة.

المادة (٢٢) لكل عضو بدا له رأي في مشروع قانون أو اقتراح أحيل على لجنة لم يكن هو من أعضائها، أن يبعث به كتابة إلى رئيس المجلس ليحيله على اللجنة وله في هذه الحالة أن يشترك في مناقشات اللجنة دون أن يكون له حق التصويت فيها.

المادة (٢٣) يحرر لكل جلسة محضر تدون فيه أسماء الأعضاء الذين حضروا اجتماع اللجنة وملخص وقائع كل جلسة وما اتخذ فيها من قرارات يوقعها الأعضاء الحاضرون.

المادة (٢٤) ترفع اللجنة إلى رئيس المجلس قرارها في الموضوع الذي انتهت من دراسته لعرضه على المجلس.

المادة (٢٥) يحيل الرئيس مشروعات القوانين والاقتراحات بقانون مع القرارات الصادرة بشأنها من اللجان على المجلس.

المادة (٢٦) يرسل أمين عام المجلس إلى كل عضو نسخة من مشروع القانون والاقتراح بقانون الذي يراد عرضه على المجلس مع قرار اللجنة بشأنه.

عقد الجلسات

المادة (٢٧) يحدد الرئيس جدول أعمال الجلسة ويوزع على الأعضاء قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة على الأقل.

المادة (٢٨) يحيط رئيس المجلس ورئيس الوزراء والوزراء علماً بموعد جلسة المجلس وجدول أعمالها.

المادة (٢٩) يفتتح الرئيس الجلسة في الموعد المحدد بحضور ثلثي أعضاء المجلس وتستمر الجلسة قانونية ما دامت الأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس حاضرة فيها. وإذا مضت مدة نصف ساعة على الموعد المحدد ولم يكتمل النصاب القانوني يحدد الرئيس موعد الجلسة المقبلة.

المادة (٣٠)

أ- تحرر الأمانة العامة محضراً لكل جلسة تبين فيه أسماء من تغيب من الأعضاء مع الإشارة إلى من تغيب دون إذن، وتدون فيه جميع إجراءات الجلسة وما دار فيها من أبحاث ومناقشات وما صدر من قرارات، كما تدون ملخصاً لهذه المحاضر في دفتر خاص، يوقع عليهما الرئيس والأمين العام.

ب- ينشر محضر الجلسة في ملحق الجريدة الرسمية.

ج- للرئيس أن يتخذ ما يراه مناسباً من الإجراءات بحق أي من أجهزة الاعلام ووسائله المختلفة إذا عمدت إلى تشويه ما قيل في الجلسة أو تحريفه أو عدم الدقة في نقله.

هكذا منه الأصل

المادة (٣١) جلسات المجلس علنية، غير أنه إذا طلبت الحكومة أو تقدم خمسة من أعضاء المجلس بطلب أن تكون الجلسة سرية تخلى قاعة المجلس إلا من الأعضاء والحكومة والأمين العام ويطرح الرئيس الطلب على المجلس للمداولة فيه، فإذا أقره تظل الجلسة سرية إلى حين الانتهاء من الموضوع الذي طلب عقدها من أجله، وللوزراء أن يصطحبوا مستشاريهم وكبار موظفي وزاراتهم لحضور هذه الجلسة.

المادة (٣٢)

- أ- يحضر محضر للجلسة السرية إلا إذا قرر المجلس غير ذلك.
- ب- يقوم مساعدا الرئيس بتحرير المحضر إلا إذا قرر الرئيس أن يقوم الأمين العام بذلك.
- ج- يوقع على المحضر الرئيس والقائم بتحريره، ثم يحفظ في المكان الذي يأمر به الرئيس، ولا يجوز لغير الأعضاء أو الحكومة الاطلاع عليه.

الكلام في الجلسة

المادة (٣٣) لكل عضو ملء الحرية بالتكلم وإبداء الرأي، ولا يجوز مواخذته أو ملاحقته بسبب أي تصويت أو رأي يبدئه أو خطاب يلقيه في أثناء جلسات المجلس.

المادة (٣٤) لا يجوز لأحد أن يتكلم في الجلسة إلا بعد أن يطلب للكلام ويأذن له الرئيس، وإلا للرئيس أن يمنعه من الكلام ويأمر بعدم إثبات أقواله في محضر الجلسة.

المادة (٣٥) يتكلم الأعضاء من أماكنهم أو من المنبر إلا إذا طلب الرئيس إلى المتكلم أن يتكلم من المنبر، أما المقرر فلا يتكلم إلا من المنبر، وفي جميع الحالات لا يجوز توجيه الكلام إلا إلى الرئيس أو إلى المجلس.

المادة (٣٦) للوزراء أن يحضروا جلسات المجلس، ويسمح لهم بالكلام كلما طلبوا ذلك، ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي وزاراتهم، ولرئيس المجلس أن يحتم على الوزراء حضور الجلسات.

المادة (٣٧)

- أ- يأذن الرئيس بالكلام لطالبيه حسب ترتيب الأسبقية في الطلب وللوزراء ومقرري اللجان وأصحاب الاقتراحات الحق في أن تسمع أقوالهم كلما طلبوا ذلك.
- ب- لا يجوز للعضو أن يتكلم أكثر من ثلاث مرات في مسألة واحدة إلا إذا أجاز له الرئيس ذلك، ولا يسري هذا النص على الوزراء وصاحب الاقتراح ومقرر اللجنة.

المادة (٣٨) يؤذن للعضو بالكلام حسب الأولويات التالية:

- أ- نقاط النظام:
- في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يثير نقطة نظام ويتعين على الرئيس أن يبت فيها فوراً.
- ب- إيقاف الجلسة أو تأجيلها:
- في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يقترح إيقاف الجلسة أو تأجيلها وإذا ثبتي على أي اقتراح من هذا النوع، تعين طرحه للتصويت فوراً ودون مناقشة.

هكذا منه الأصل

ج- تأجيل المناقشة:

في أثناء مناقشة أي موضوع، يجوز للعضو أن يقترح تأجيل بحث البند الذي تجري مناقشته، وعلى العضو الذي يقترح التأجيل أن يبين ما إذا كان اقتراحه بالتأجيل لأجل غير مسمى، أو لأجل معين. وإذا ثني على أي اقتراح من هذا النوع تعين طريقه للتصويت فوراً ودون مناقشة.

د- اقفال باب المناقشة:

في أثناء مناقشة أي موضوع يجوز للعضو أن يقترح اقفال باب المناقشة بصرف النظر عما إذا كان أي عضو آخر قد أبدى رغبته في الكلام أم لا وإذا ثني على مثل هذا الاقتراح تعين على الرئيس ذكر الاقتراحات التي قدمت في جوهر الموضوع الذي تجري مناقشته والتي يتعين للتصويت عليها بعد اقفال باب المناقشة، ويجوز السماح لمحدثين اثنين على الأكثر شرح أسباب اعتراضهما على اقتراح اقفال باب المناقشة، ثم يطرح الرئيس الاقتراح للتصويت، فإذا وافق عليه المجلس أعلن الرئيس لقفال باب المناقشة.

هـ- إعادة بحث الاقتراحات:

عندما يعتمد اقتراح ما أو يرفض، لا تجوز إعادة بحثه في دورة المجلس ذاتها ما لم يقرر المجلس ذلك بأغلبية ثلثي أعضائه الحاضرين ولا يسمح بالكلام عن اقتراح إعادة البحث لأكثر من متحدثين اثنين مغاضين للاقتراح، ثم يطرح الاقتراح فوراً للتصويت.

و- حق الرد:

للعضو حق الرد فيما يتعلق بقول يمس شخصه أو لتصحيح واقعة مدعى بها أو إساءة فهم لكلامه.

المادة (٣٩) على العضو أن يراعي عدم تكرار أقواله أو أقوال غيره من الأعضاء الذين سبقوه، وأن لا يخرج عن للموضوع، وللرئيس وحده أن يلفت نظره إلى ذلك، وللرئيس أن يلفت نظر العضو إلى أن رأيه قد وضح وضوحاً كافياً وأن لا محل لاسترساله في الكلام.

المادة (٤٠) لا يجوز للعضو أن يستعمل عبارات غير لائقة أو فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات أو بالمصلحة العامة، ولا أن يأتي أمراً مخالفاً بالنظام فإذا جاء بشيء من ذلك، لفت الرئيس نظره وأمر بشطب العبارة.

المادة (٤١) لا يجوز لأحد من الأعضاء مقاطعة العضو، ولا إبداء أي ملاحظة له، وللرئيس وحده هو صاحب الحق في أن يلفت نظر العضو في أي لحظة أثناء كلامه إلى مراعاة أحكام النظام الداخلي للمجلس.

المادة (٤٢) إذا لفت الرئيس نظر العضو أثناء كلامه مرتين ثم استمر على ما أوجب لفت نظره فللمجلس بناءً على طلب الرئيس أن يمنعه بقية الجلسة من الكلام في الموضوع الذي لفت نظره إليه، ومتى تقرر منعه من الكلام وجب عدم إثبات شيء مما يقوله في المحضر.

هكذا منه الأصغر

المادة (٤٣) كل عضو تقرر منعه من الكلام ولم يمتنع، أو عاد للاخلال بالنظام بعد تنبيهه مرتين في جلسة واحدة، فللمجلس بناءً على طلب الرئيس أن يقرر اخراجه من قاعة المجلس ويترتب على قرار اخراج حرمان العضو من الاشتراك في أعمال المجلس بقية الجلسة وعدم ثبات شيء مما يقوله في المحضر واعتباره غائباً عن الجلسة ولو لم ينسحب.

المادة (٤٤) إذا صدر قرار من المجلس بحرمان عضو من حضور الجلسة ولم ينفذه طوعاً، فللرئيس أن يوقف الجلسة وأن يتخذ من الوسائل ما يلزم لتنفيذ القرار، وفي هذه الحالة يمتد الحرمان لمدة اسبوعين.

المادة (٤٥) إذا اخل النظام ولم يتمكن الرئيس من اعادته، أعلن عزمه على وقف الجلسة، فإذا لم يعد النظام أوقفها مدة لا تزيد على ساعة، فإذا استمر الاخلال بالنظام بعد اعادة الجلسة أجلها الرئيس الى وقت آخر يحدده.

المناقشة في مشروعات القوانين

المادة (٤٦) تطبع الأمانة العامة تقارير اللجان ملحقة بها نصوص مشروعات القوانين وتعديلاتها مع الأسباب الموجبة لها، وتوزعها على الأعضاء قبل البدء في المناقشة بعدة أربع وعشرين ساعة على الأقل.

المادة (٤٧)

أ. يتلو المقرر القرار الذي اتخذته اللجنة بشأن مشروع القانون، ويعتبر المشروع مقبولاً من حيث المبدأ الا اذا قرر المجلس عدم قبوله بناءً على توصية اللجنة أو اقتراح من أحد الأعضاء بذلك.

ب. اذا لم يرفض المجلس المشروع من حيث المبدأ يتلو المقرر مشروع القانون الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن التلاوة ثم ينتقل المجلس الى مناقشة مواد مشروع القانون مادة مادة بعد تلاوة كل منها أصلاً وتعديلاً، ثم يؤخذ للرأي على كل مادة وأي تعديلات أجراها مجلس النواب أو أقرتها اللجنة أو اقترحها الأعضاء.

المادة (٤٨) يجوز للرئيس أن يأمر بعدم تلاوة المواد التي لم توص اللجنة بتعديلها ولم يقدم بشأنها تعديل أو اعتراض.

المادة (٤٩) اذا قررت إحدى اللجان تعديل مادة في مشروع قانون أحيل عليها، يبدأ بتلاوة المادة كما وردت من مجلس النواب ثم التعديل الذي قرره اللجنة ويطلب الرئيس إبداء الرأي في قبول التعديل أو رفضه، فإذا رفض تعديل اللجنة وأي تعديل يقترحه الأعضاء يؤخذ للرأي على النص كما ورد من مجلس النواب فإذا لم يوافق المجلس عليه يكون النص مقبولاً كما ورد من الحكومة.

المادة (٥٠)

أ- يجب على كل عضو يقترح تعديلاً للنص الأصلي أو ادخال تعديل على تعديل اللجنة المختصة، أو اضافة مواد جديدة أن يقدم اقتراحه خطياً.

ب- يتلو مقرر اللجنة الاقتراحات المقدمة على أي مادة عند بحثها.

ج- إذا قدم الاقتراح أثناء المداولة فتجري مناقشته في الجلسة ويؤخذ للرأي عليه إلا إذا تقرر أن يحال على اللجنة لدراسته وتجب الاحالة حتماً إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو الحكومة أو رئيس المجلس.

[المادة (٥١)] إذا كان مشروع القانون خاصاً بإبرام معاهدة بين الحكومة ودولة أخرى أو إبرام اتفاق من أي نوع كان مع الحكومة، فليس للمجلس أن يدخل أي تعديل على نصوص مشروع المعاهدة أو الاتفاق، وعليه إما أن يقبل القانون نفسه أو يرفضه وله أن يؤجل أخذ الرأي على ذلك مع توجيه نظر الحكومة إلى ما يوجد في مشروع المعاهدة أو الاتفاق من نقص.

المادة (٥٢) يقترح على مشروع الموازنة العامة فصلاً فصلاً، وللمجلس أن ينقص من النفقات في الفصول حسبما يراه موافقاً للمصلحة العامة وليس له أن يزيد في تلك النفقات لا بطريقة التعديل ولا بطريقة الاقتراح المقدم على حدة.

المادة (٥٣) لا يقبل أثناء المناقشة في الموازنة العامة:
أ- أي اقتراح لإلغاء ضريبة موجودة أو فرض ضريبة جديدة أو تعديل للضرائب المقررة بزيادة أو نقصان يتناول ما أقرته القوانين المالية النافذة المفعول.

ب- أي اقتراح لتعديل النفقات أو الواردات المربوطة بعقود.
ج- أي اقتراح لتعديل نفقات واردة في الموازنة العامة تنفيذاً لتعهد دولي.

المادة (٥٤) بعد الانتهاء من مناقشة المواد يؤخذ الرأي على المشروع في مجموعه، ويجوز للمجلس قبل البدء بأخذ الرأي على مشروع قانون أن يقرر تأجيل أخذ الرأي على مجموع المشروع إلى جلسة تالية لإعادة المناقشة في مادة أو أكثر من مواد إذا طلب ذلك مقرر اللجنة أو رئيس المجلس أو الحكومة أو خمسة من أعضاء المجلس.

المادة (٥٥) على كل عضو أن يولي بصوته عند طرح أي موضوع للتصويت بالموافقة أو بالمعارضة.

المادة (٥٦) في غير الأحوال التي يشترط فيها أغلبية خاصة بحكم الدستور تصدر القرارات بأكثرية الأعضاء الحاضرين ما عدا الرئيس، وعند تساوي الأصوات يعطي الرئيس صوت الترجيح.

المادة (٥٧) ليس للوزراء حق التصويت إلا إذا كانوا أعضاء في المجلس.

المادة (٥٨) إذا كان التصويت متعلقاً بالدستور يكون بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال ويكون التصويت على الأمور الأخرى برفع الأيدي.

المادة (٥٩) إذا حصل شك في نتيجة أخذ الآراء برفع الأيدي يعاد أخذها بالقيام والجلوس بأن يطلب من المؤيدين القيام وإذا حصل شك في هذه النتيجة أيضاً يعاد أخذ الآراء بطريقة عكسية بأن يطلب من المعارضين الوقوف.

المادة (٦٠) يتولى مساعدا الرئيس إحصاء الأصوات بإشراف الرئيس.

المادة (٦١) يعلن الرئيس نتيجة التصويت وقرار المجلس.

المادة (٦٢) لا يجوز العودة إلى المناقشة في موضوع جرى عليه التصويت. ولكن إذا كان المجلس أثناء نظره في مشروع قانون قد قرر حكماً في إحدى مواد من شأنه إجراء تعديل في مادة أخرى سبق أن وافق عليها، فله أن يعود إلى مناقشة هذه المادة. وكذلك يجوز للمجلس إعادة المناقشة في مادة سبق تقريرها إذا أبدت لذلك أسباب جديدة.

المادة (٦٣) إذا وافق المجلس على مشروع قانون كما أقره مجلس النواب، يقدم الرئيس مشروع القانون موقعاً منه ومن الأمين العام إلى رئيس الوزراء لرفعه إلى الملك.

المادة (٦٤) إذا لم يوافق المجلس على مشروع قانون كما أقره مجلس النواب سواء كان قرار مجلس الأعيان بالرفض أو بالتعديل أو بالحنف أو بالاضافة يعيده الرئيس إلى مجلس النواب لاعادة النظر فيه.

المادة (٦٥) إذا قبل مجلس النواب مشروع القانون كما ورد من مجلس الأعيان يحيله الرئيس إلى المجلس مباشرة لتصديقه بمجموعه ثم يقدمه موقعاً منه ومن الأمين العام إلى رئيس الوزراء لرفعه إلى الملك.

المادة (٦٦) إذا رفض مجلس النواب تعديل مشروع قانون بالصيغة التي أقرها مجلس الأعيان أو بدل أو غير فيها يحيله الرئيس على اللجنة المختصة ثم تجرى عليه المعاملات التي تجرى على مشروعات القوانين التي ترد للمرة الأولى.

المادة (٦٧) إذا لم يوافق المجلس للمرة الثانية على قرار مجلس النواب كما أعيد إليه يبلغ الرئيس رئيس مجلس النواب وجوب عقد جلسة مشتركة يجتمع فيها المجلسان لبحث المواد المختلف فيها، ويشترط عندئذ لقرار المشروع أكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين الجلسة المشتركة.

المادة (٦٨) إذا لم تحصل الأكثرية المطلوب توفرها طبقاً لما هو مشروط في المادة السابقة لا يقدم المشروع مرة ثانية إلى المجلس في الدورة نفسها.

المادة (٦٩) يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة في الحالات المبينة في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٤ و ٧٩ و ٨٩ و ٩٢ من الدستور.

المادة (٧٠) عندما يجتمع المجلسان في جلسة مشتركة يتولى الرئاسة رئيس مجلس الأعيان، ولا يفتح الجلسة إلا بحضور الأغلبية المطلقة لأعضاء كل من المجلسين، فإذا لم يكتمل النصاب القانوني يحدد موعد الجلسة المقبلة.

المادة (٧١) في غير الأحوال التي يشترط فيها أغلبية خاصة بحكم الدستور تصدر قرارات المجلسين مجتمعين بأكثرية أصوات الحاضرين.

المادة (٧٢) يقدم الرئيس مشروعات القوانين التي يقرها مجلسا الأعيان والنواب مجتمعين موقعاً منه ومن الأمين العام إلى رئيس الوزراء لرفعه إلى الملك.

المادة (٧٣) إذا رد الملك مشروع قانون أقره مجلسا الأعيان والنواب تطبيق الأحكام الواردة في الفقرة (٤) من المادة (٩٣) من الدستور.

المادة (٧٤) تطبيق الاجراءات المنصوص عليها في هذا النظام على الجلسات المشتركة للمجلسين.

هكذا عند الأصل

مناقشة القضايا العامة والاسئلة والاستجابات

المادة (٧٥) يجوز للعضو أن يثير أي موضوع يتعلق بالأمور والقضايا العامة في الوقت المخصص لذلك في جدول الأعمال كما يجوز لخمسة أعضاء أو أكثر أن يتقدموا إلى المجلس بطلب مناقشة أي من الأمور والقضايا العامة، فإذا أقر المجلس الطلب تعقد جلسة تخصص لهذه المناقشة ضمن المدة التي يحددها المجلس.

المادة (٧٦) لكل عضو أن يوجه أسئلة واستجابات لواحد أو أكثر من الوزراء حول أي أمر من الأمور العامة.

المادة (٧٧) على العضو الذي يريد أن يوجه سؤالاً إلى أحد الوزراء أن يقدمه إلى الرئيس مكتوباً ويشترط فيه أن يكون موجزاً منصباً على الوقائع المطلوب استيضاحها خالياً من التعليق والجدل والعبارة غير اللائقة، وغير ضار بالمصلحة العامة أو مخالف لأحكام الدستور.

المادة (٧٨) يبلغ الرئيس الوزير المختص السؤال ويدرجه في جدول الأعمال.

المادة (٧٩) يجيب الوزير عن السؤال في الجلسة المعينة وله أن يطلب تأجيل الإجابة ثمانية أيام.

المادة (٨٠) للعضو الذي قدم السؤال دون غيره أن يستوضح الوزير أو يرد عليه بإيجاز مرة واحدة.

المادة (٨١) لا تسري الشروط الخاصة بالاسئلة على الاسئلة التي توجه الى الوزراء أثناء النظر في الموازنة العامة وفي مشروعات القوانين فلكل عضو الحق في للتدخل في كل سؤال يرد بشأنها والرد عليه.

المادة (٨٢) على العضو الذي يريد استجواب وزير أو أكثر أن يقدم استجوابه إلى الرئيس مكتوباً مراعيًا فيه الشروط المبينة في المادة "٧٧".

المادة (٨٣) يبلغ الرئيس الوزير المختص الاستجواب ويدرجه في جدول أعمال أقرب جلسة.

المادة (٨٤) بعد سماع أقوال الوزير أو تلاوة جوابه يحدد المجلس موعد المناقشة في موضوع الاستجواب إذا رأى ضرورة لذلك خلال شهر من تاريخ الجلسة.

المادة (٨٥) في الموعد المحدد للمناقشة يبدأ العضو المستجوب بشرح الموضوع ثم يجيب الوزير، ويعتذ ويجوز للأعضاء أن يشتركوا في المناقشة.

المادة (٨٦) يجوز للمستجوب أن يسحب استجوابه وتغفل المناقشة فيه إلا إذا تمسك به غيره من الأعضاء.

المادة (٨٧) عند انتهاء مناقشة الاستجواب يبلغ رئيس المجلس نتيجتها إلى رئيس الوزراء.

هكذا منه الأصغر

العرائض

المادة (٨٨) يحق لكل أردني أن يرفع إلى المجلس شكوى فيما ينوبه من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة.

المادة (٨٩) يجب أن يوقع على العريضة مقدمها ذكراً فيها مهنته ومحل إقامته، وأن لا تشتمل العريضة على عبارات فيها مساس بالأشخاص أو بالهيئات، وللرئيس أن يأمر بحفظ العرائض التي لا تتوافر فيها هذه الشروط.

المادة (٩٠) بعد تسجيل العريضة في سجل خاص، يعيّلها الرئيس على اللجنة الإدارية، إلا إذا كان لها علاقة بمشروع قانون أو اقتراح أو موضوع محال على إحدى لجان المجلس فيحيلها على اللجنة المختصة.

المادة (٩١) لكل عضو الحق في الاطلاع على أي عريضة بعد أن يطلب ذلك من مقرر اللجنة.

المادة (٩٢) تدرس اللجنة الإدارية موضوع العرائض التي تحال عليها وتعيدها إلى رئيس المجلس مبنية رأياً فيها، ويحيل الرئيس ما يرى حالته منها إلى الوزير المختص لأبداء رأيه فيها خلال شهر من الإحالة.

المادة (٩٣) يعرض الرئيس على المجلس العرائض التي يرى ضرورة لعرضها والإيضاحات المتعلقة بها.

المادة (٩٤) يبلغ الأمين العام مقدم العريضة ما تم بشأنها.

الاجازات

المادة (٩٥) لا يجوز لأي من الأعضاء أن يتغيب عن إحدى الجلسات دون أن يخطر الرئيس بذلك، ولا يجوز أن يتغيب عن أكثر من جلسة دون موافقة الرئيس.

المادة (٩٦) يقدم طلب الاجازة الى الرئيس، وعليه أن يعلم المجلس إذا كانت الاجازة المطلوبة لمدة تزيد على الشهرين.

رفع الحصانة

المادة (٩٧) لا يجوز خلال دورة انعقاد المجلس ملاحقة العضو جزائياً أو اتخاذ اجراءات جزائية أو ادارية بحقه أولقاء القبض عليه أو توقيفه إلا بإذن المجلس، باستثناء حالة الجرم الجنائي المشهود.

المادة (٩٨) يقدم رئيس الوزراء طلب الاذن باتخاذ الاجراءات الجزائية إلى رئيس المجلس مشفوعاً بمذكرة تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والأدلة عليه التي تستلزم اتخاذ اجراءات عاجلة.

المادة (٩٩) يحيل الرئيس الطلب على اللجنة القانونية لفحصه والنظر فيه فوراً.

المادة (١٠٠) يحيل الرئيس تقرير اللجنة القانونية على المجلس، بأسرع وقت ممكن، ويجب أن تستمر المناقشة في الموضوع حتى البت نهائياً في الأمر. فإذا وجد المجلس سبباً كافياً لتوقيف العضو أو محاكمته يتخذ قراره برفع الحصانة عنه بالأكثرية المطلقة.

هكذا منه الأصل

المادة (١٠١) إذا أوقف العضو لسبب ما عندما لا يكون مجلس الأمة منعقداً يجب على رئيس الوزراء أن يبلغ رئيس المجلس بذلك فوراً وعلى رئيس الوزراء كذلك أن يبلغ المجلس فور اجتماعه بالاجراءات المتخذة ومبرراتها وللمجلس أن يقرر بالأكثريّة المطلقة استمرار هذه الاجراءات أو إيقافها فوراً.

المادة (١٠٢) للعضو الذي لم يوقف الحق في حضور جلسات المجلس واجتماعات اللجان، والمشاركة في المناقشات والتصويت، ولو اتخذ المجلس قراراً برفع الحصانة عنه.

الاستقالة والفصل من العضوية

المادة (١٠٣) على كل عضو يريد الاستقالة أن يقدمها خطياً إلى الرئيس ليرفعها إلى الملك، ولا تعتبر الاستقالة نافذة إلا من تاريخ صدور الإرادة الملكية بقبولها.

المادة (١٠٤) إذا حدث لأي عضو من أعضاء المجلس حالة من حالات عدم الأهلية المنصوص عليها في المادة "٦٤" وللفقرة الأولى من المادة "٧٥" من الدستور وكذلك في الحالة المبينة في المادة "٩٠" منه لا يجوز إسقاط عضويته أو فصله من عضوية المجلس إلا بقرار يصدر بأكثريّة ثلثي الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس ويقره الملك.

المادة (١٠٥) إذا شغل محل أحد الأعضاء بالوفاة أو الاستقالة أو غير ذلك من الأسباب، يخطر الرئيس رئيس الوزراء بذلك، ويملاً محله في مدى شهرين من تاريخ اشعار المجلس الحكومة بشغور المحل وتندوم عضوية العضو الجديد إلى نهاية مدة سلفة.

المحافظة على النظام في المجلس

المادة (١٠٦) المحافظة على النظام داخل المجلس وفي حرمه من اختصاص المجلس وحده، ويقوم به الرئيس باسم المجلس، وهو الذي يصدر الأوامر إلى قوة الأمن التي تعين للمحافظة على أمن المجلس.

المادة (١٠٧) لا يجوز لأحد، أثناء اجتماع المجلس، أن يجلس في الأمانة المخصصة للأعضاء، ولا يجوز لأحد أن يدخل قاعة المجلس إلا بإذن من الرئيس.

المادة (١٠٨) يجب على من يسمح لهم بالدخول إلى الأماكن المعدة للجمهور أن يلزموا السكون لتأتم مدة انعقاد الجلسة وأن لا يبدوا أي علامة تدل على الاستحسان أو الاستهجان، وأن يراعوا الملاحظات التي يبدونها إليهم المكلفون بحفظ النظام.

هكذا عنه المجلد

المادة (١٠٩) كل من سمح له بالدخول وأخل بالنظام أو أحدث ضجيجاً أو ضوضاء يكلف بمغادرة القاعة فإن لم يمتثل، فللرئيس أن يأمر بإخراجه بالقوة وتسليمه للجهة المختصة، إذا اقتضى الحال.

الشعبة البرلمانية (الوطنية)

المادة (١١٠)

- أ- تتألف الشعبة البرلمانية (الوطنية) من ممثلي مجلس الأمة لغايات الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي.
- ب- ينتخب مجلس الأعيان عدداً من أعضائه لتمثيله في الشعبة البرلمانية.

الانقضاءات

المادة ١١١- يلغى النظام الداخلي لمجلس الأعيان لسنة ١٩٨٤ المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم (٣٢٢٢) تاريخ ١ نيسان ١٩٨٤.

١٩٩٨/١/١٠

وزير الداخلية

نذير رشيد

رئيس الوزراء
الدكتور عبد السلام المجالي

تصحيح خطأ

* وقع خطأ مطبعي في الاتفاقيتين المعقودتين بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وشركتي الهلال لصناعة الأدوية البيطرية وشركة الصناعات الدوائية المتطورة المنشورتين على الصفحتين رقمي (٢٦٠٨) و (٢٦٠٩) من عدد الجريدة الرسمية رقم (٤٢٠٨) الصادر بتاريخ ١٩٩٧/٦/١ حيث ورد في البند الرابع من أولاً الوارد فيهما ما نصه:

٤ - الأجهزة والمعدات اللازمة لمختبرات ضبط الجودة والنوعية والبحث والتطوير. شريطة الموافقة المسبقة لوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الزراعة. خطأ.

والصواب هو :-

٤ - الأجهزة والمعدات اللازمة لمختبرات ضبط الجودة والنوعية والبحث والتطوير. شريطة الموافقة المسبقة لوزارة الصناعة والتجارة ووزارة الصحة والرعاية الصحية.

هكذا منه الأصل